مستقبل الحوار العربى الأوروبى

دكتـــور محمـــد ربيـــع (*)

يعتبر الحـوار العـربى الاوروبى احـــدى النتائج الجانبية لحـرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ ولأزمة الطاقة العالمية التى رافقته . اذ بينما جاءت تلك الحرب لتحذر العالم من استمرار عدم اكتراثه بالصراع فى الشرق الاوسط قدمت تلك الازمة الدليل القاطع على زيادة درجة الاعتماد المتبادل بين الدول الغنية والدول الفقيرة . أما الصعوبات الاقتصادية التى واجهتها دول الغرب الغنية بسبب القرار العربى بخفض انتاج النفط وحظر تصديره الى بعض تلك الدول فقد كانت بمثابة الضريبة التى كان على تلك الدول ان تدفعها ثمنا لاهمالها مشاعر ومظالم الامة العربية لفترة طويلة .

ان دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية بسبب كونها الشريك التجارى الاكبر للدول العربية ، كانت اول من ادرك اهمية الابعاد السياسية لحرب اكتوبر وفداحة النتائج الاقتصادية لحظر تصدير النفط العربى . ففى بيان ٦ نوفمبر ١٩٧٣ اعلنت تلك الدول عن عزمها على القيام بـــدور سياسى واقتصادى نشط على اساس المساعدة فى البحث عن حل سياسى للصراع والمساهمة في تنمية العـالم العربى . ولما كان العرب جادين في سعيهم من اجل تحقيق السلام فقد رحبوا بالمبادرة الجديدة وتجاوبوا مع دعوة المجموعة الاوروبية الى اقامة تعاون فعال مع المجموعة العربية ، لذلك تعتبر البادرة الاوروبية لرعاية مصالح المجموعة الخاصة فى المنطقة العربية ، والسعى العربى من اجل تحقيق السلام فى الشرق الاوسط الابوين الشرعيين لتجربة الحوار العربى الاوروبى .

وسوف نحاول فى هذه الدراسة تحديد اهداف الحوار ، وتحديد اهم المشاكل السياسية وغير السياسية التى تعيق تقدمه وتحد من امكاناته

(*) أستاذ بجامعة جورج تاون – واشنطن .

كما اننا سوف نحاول استكشاف امكانات تطويره الى اداة فعالة للتعاون العربى الاوروبى قادرة على المساهمة ايجابيا فى تحقيق السلام والاستقرار والتقدم الذى تتطلع اليه شعوب المنطقتين .

اهداف الحوار :

ان التبادل التجارى والتفاعل الثقافى والسياسى بين اوروبا والعالم العربى قديم قدم التاريخ نفسه . اذ بينما لعبت المصالح الاقتصادية والاهتمامات الثقافية الدور الاول فى اقامة علاقات اوروبية عربية مشتركة فقد غلب على العلاقات القديمة طابع الحملات العسكرية والسيطرة السياسية . الا ان زوال الاستعمار الاوروبى من البلاد العربية فى الستينات من هذا القرن فتح المجال واسعا لتحسين العلاقات العربية الاوروبية واقامتها على اساس اشتراك المصالح وتبادل المنافع .

ان ارتباط العرب والاوروبيين بروابط الجوار والتراث الحضارى المشترك والمصالح المتبادلة جعل من الحوار فرصة جيدة لتبادل وجهات النظر حول الكثير من القضايا التى تحظى باهتمام الفريقين . اذ بينما أوجد الحوار اطارا لتوثيق الصداقة العربية الاوروبية فانه فتح مجالا لاقامة تعاون شامل بين اوروبا والبلاد العربية . وبينما يحاول الرغبة المشتركة فى التعاون فانه يعبر عن الارادة العربية الاوروبية فى تحقيقه . الا ان أواصر الصداقة ودواعى التعاون على الرغم من اهميتها لا يمكن ان تدوم وان تثمر الا اذا امكن تجسيدها على شكل مؤسسات واطر عمل مشتركة .

ان هدف الحوار العربى الاوروبى كما جاء فى بيان القاهرة الذى صدر عن أول لقاءات الحوار العامة ، هو اقامة علاقات خاصة بين المجموعة العربية ودول المجموعة الاقتصادية الاوروبية . وتشمل تلك العلاقات التعاون فى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتكنولوجية .. الخ ، وهو تعاون من المؤكد ان يعود بالفوائد على كلا الطرفين . اذ بينما من المتوقع ان تكون فائدة العرب من انهاء الصراع فى الشرق الاوسط كبيرة ومباشرة ، فان لاوروبا مصلحة كبيرة فى انهاء ذلك الصراع ، وبشكل خاص من وجهة النظر الامنية . اذ بينما ستساهم ظروف السلام فى تأمين استمرار تدفق البترول العربى الى دول المجموعة ، فانها من المتوقع ان تحد من اتساع نفوذ الاتحاد السوفييتى فى المنطقة العربية .

ان دول المجموعة الاوروبية تملك من المعارف الفنيـــة والخبرات والاسواق ما يحتاجه العرب لتنمية بلادهم ، كما يملك العرب من الموارد المالية والبشرية والاسواق والنفط وغيره من مصادر الثروة الطبيعية مـا تحتاجه اوروبا لتأمين استمرار تقدمها الاقتصادى . لذلك فان حاجة دول المجموعة الاوروبية للنفط والمال العربى ، تقابلها حاجة عربية للمعـــرفة الفنية والخبرة الادارية الاوروبية . ولما كانت صادرات المنطقتين العـربية والاوروبية مختلفة عن بعضها البعض ، فان فتح الاسواق بشكل متبادل امام منتجات الطرفين من المؤكد ان يعود على شعوب المنطقتين بالفوائد الكثيرة المباشرة وغير المباشرة .

ان الطبيعة المعقدة والطموحة لاهداف الحوار كانت سببا فى خلـق العديد من المشاكل الفنية والادارية وسوء الفهم . اذ بينما اتجه العـرب الى التركيز على الجوانب السياسية للحوار ، اتجه الاوروبيون الى التركيز على جوانبه الاقتصادية والتقنية . وبينما حاول العرب تحـديد مفاهيم الصداقة وارساء اسس ومبادىء التعاون بشكل عام ، حاول الاوروبيون حصر مجالات الحوار وابعاده وقصر التعاون على مشاريع ومجالات معينة .

ولمـا كانت الصعوبات الاقتصادية التى خلقها القرار العربى بخفض انتاج النفط وحظر تصديره الى بعض الدول فى سنة ١٩٧٣ هى الـدافع الذى قاد الاوروبين الى محاولة ادخال البعد السياسى فى علاقاتهم مـع العرب ، فان الاهتمام الاوروبى بالجوانب السياسية للحوار لا يزيد عن كونه محاولة اوروبية لاقامة علاقات طبيعية مع البلاد العربية . امـا الاهتمام العربى بالابعاد السياسية للحوار فينبع أساسا من رغبتهم فى التوصل الى حل شامل ينهى النزاع فى الشرق الاوسط ويحقق السلام لشعوب المنطقة العربية . ولذلك كان التجاوب العربى مع البادرة الاوروبية ايجابيا ومباشرا لاعتقادهم بأن الدعوة للتعاون لابد وان تساهم فى حل المشاكل السياسـية والاقتصادية على حد سواء .

ان خلق الاجواء الملائمة لتحقيق التنمية فى العالم العربى والقادرةعلى تمكين شعب فلسطين من استعادة حقوقه المغتصبة بالطرق السلمية هى الاهداف الرئيسية التى يسعى العرب الى تحقيقها من خلال الحوار . كما ان تأمين استمرار حصول دول المجموعة الاوروبية على احتياجاتها النفطية من البترول العربى باسعار معقولة واعادة تدوير فوائض الاموال العربية من خلال مؤسساتها المالية والاستثمارية هى اهداف الحوار الرئيسية بالنسبة

للجانب الاوروبى ، الا انه على الرغم من اهمية تلك الاهداف وحيويتها فانه لا يمكن لها ان تتحقق او تتطور الا اذا احيطت باطار من الثقة وقامت على اساس تبادل المصالح الاقتصادية والسياسية بين كلا الطرفين .

الصعوبات التى تواجه الحوار :

يعتبر تركيز العرب على الابعاد السياسية للحوار اهم المشاكل التى واجهت الاوروبيين فى تعاملهم مع الجانب العربى ، كما ان اتجاه الاوروبيين الى التقليل من اهمية الجوانب السياسية لا زال اهم اسباب خيبة الامل العربية فى تعاملهم مع الجانب الاوروبى . وبسبب فشل الجانبين فى التوصل الى تفاهم عام حول الاهمية النسبية لمختلف جوانب الحوار وابعاده اخذت العديد من المشاكل والصعوبات تبرز على كافة المستويات ، مما ادى الى اعاقة الحوار وتعطيل عمل المتفاوضين .

ان الحوار العربى الاوروبى كتجربة فريدة فى العلاقات الدولية كان من الطبيعى ان يطرح مشاكل ادارية وفنية غير عادية . اذ على الرغم من ضخامة المشاكل السياسية ، فان المشاكل الاقتصادية والفنية والمالية والادارية ذات اهمية كبيرة ايضا . اذ بينما تساهم تلك المشاكل والصعوبات فى اعاقة اعمال لجان العمل المختلفة ، فانها اخذت تهدد بتعطيل الحوار وشل قدرته على تحقيق اهدافه . الا انه على الرغم من تعدد المشاكل وتعقدها فان بالامكان اعادة تحجيم معظمها من خلال اعادة تحديد مواقف المجموعتين من جوانب الحوار ومختلف القضايا التى تطرحها .

١ ـ الصعوبات السياسية :

ان استمرار الوجود الصهيونى فى فلسطين يعتبر من اهم عوامل عدم الاستقرار السياسى والتخلف الاقتصادى والاجتماعى فى الوطن العربى . اذ ان اضطرار العرب الى مواجهة الخطر الاسرائيلى جعلهم يخصصون اجزاء كبيرة من مواردهم المحدودة لبناء قدراتهم الدفاعية (وبشكل خاص الدول العربية غير النفطية) ؛ مما ادى الى تقليل حجم الموارد المخصصة للتنمية اذ على سبيل المثال يدفع العرب ثمنا لكل طائرة حربية مقاتلة ما يكفى من الاموال لبناء عدد من المدارس قادر على استيعاب ما يزيد عن ٢٥ الف طفل من الاطفال العرب المحرومين من التعليم ، كما انهم يدفعون ثمنا لكل

دبابة حديثة ما يكفى من الاموال لبناء مساكن تستطيع ايواء الف عائلة عربية على الاقل .

واذا كانت حروب اسرائيل المتكررة ضد العرب قد اضافت الى اعباء المجتمع العربى الكثيرة اعباء مالية وبشرية اضافية ، فان سياسة اسرائيل التوسعية لازالت تشكل اهم الاخطار التى تهدد امن واستقرار الدول العربية وسلامة اراضيها. ولذلك تعتبردعوة العربالى السلام والاستقرار ذات اسباب سياسية واقتصادية وامنية وانسانية فى وقت واحد ، مما يجعل العرب يرون فى انهاء الصراع فى الشرق الاوسط شرطا اساسيا لتحقيق امكانات التنمية العربية ، وقضية حيوية تحتل مكان الصدارة بين غيرها من القضايا الداخلية والخارجية .

ان رغبة دول المجموعة الاوروبية فى المساهمة فى حل النزاع فى الشرق الاوسط ، وهى الرغبة التى اعلنتها المجموعة فى بيان ٦ نوفمبر سنة ١٩٧٣ لا زالت تنقصها كل مقومات المواقف السياسية الفعالة . اذ بينما لم تتخذ تلك الدول اية اجراءات تؤكد اصرارها على وجوب تنفيذ قرارات هيئة الامم المتحدة الخاصة بحل ذلك النزاع ، فانها لم تقم بمحاولة تقديم اية مقترحات جديدة من شانها ان تضيق الفجوة بين الفرقاء المتحاربين . وعلى الرغم من اصرار اسرائيل على رفض الانصياع لقرارات هيئة الامم المتحدة وعلى مخالفة المبادىء الاربعة التى اعلنها بيان نوفمبر الاوروبى ، فان دول المجموعة لا زالت تستمر فى دعم الاقتصاد الاسرائيلى . ان اصرار تلك الدول على موقفها السلبى من حقوق الشعب الفلسطينى ، وبشكل خاص حق تقرير المصير ، واستمرار وقوفها الى جانب اسرائيل يخدم فى الواقع اهداف اسرائيل الرامية الى تدعيم احتلالها للاراضى العربية . ان استمرار الدول الاوروبية في اتخاذ مثل هذه المواقف يشكل عمليا انتهاكا للمبادىء السياسية والانسانية التى تدعى تلك الدول الوقوف الى جانبها والدفاع عنها .

ان فشل دول المجموعة الاوروبية فى التوصل الى اتفاق سياسى مع العرب يعود ايضا الى ما يسود علاقات تلك الدول مع بعضها البعض من مشاكل وما يسيطر على المجتمعات الاوروبية من افكار ومواقف معادية للعرب ، كما ان تردد الاوروبيين فى تعميق تعاونهم السياسى مع العرب

يعود الى تركيز اهتماماتهم بالقضايا الامنية واساسهم بالارتباط الوثيق باسرائيل (١) .

ان اعتراض الاوروبيين على تمثيل الفلسطينيين بوفد مستقل فى الحوار وقيامهم بتوقيع اتفاقية تجارية مع اسرائيل فى شهر مايو سنة١٩٧٥ كانت اولى الصعاب التى واجهت الحوار منذ بدايته وكادت ان تقضى عليه. الا ان عدم رضاء منظمة التحرير الفلسطينية عن الصيغة الجماعية التى تم التوصل اليها بين الجانبين العربى والاوروبى من اجل التغلب على مشكلة التمثيل الفلسطينى لم يمنعها من المشاركة الفعالة فى مداولات الحوار . اذ ان وعى المنظمة لاهمية الحوار وامكانات مساهمته في تحقيق السلام والاستقرار والتقدم في العالم جعلها تقبل المشاركة على اساس الاعتراف الضمنى بوجودها بدلا من الاعتراف القانونى بتمثيلها للشعب الفلسطينى. وعندما اخذت العلاقات العربية الاوروبية فى التدهور نتيجة لاتفاقية مايو الاوروبية الاسرائيلية ، استطاع الوجود الفلسطينى ان يتحمل القسط الاكبر من مسئولية صياغة الموقف العربى المشترك تجاه دول المجموعة ، وان يساهم فى تخفيف حدة التوتر الذى كان يتنامى على جانبى الحوار . ولولا المشاركة الفعالة لمنظمة التحرير الفلسطينية فى اجتماعات الحوار التحضيرية التى عقدها الجانب العربى فى شهر مايو سنة ١٩٧٥ لتدارس موضوع اتفاقية المجموعة الاوروبية مع الكيان الصهيونى لما استطاعت فكرة الحوار ان تجد طريقها الى حيز التطبيق . اذ بينما امتاز الموقف الفلسطينى بعقلانيته قام بدور اساسى فى تدعيم الموقف السياسى للجانب العربى وساهم فى تعميق وحدة وتماسك الموقف العربى بشكل عام .

ان اتجاه الاوروبيين الى اتخاذ موقف متقدم من قضية الصراع العربى الاسرائيلى لا يعنى قيامهم بالتنازل عن اى من مبادئهم السياسية او قيمهم الانسانية . كما ان اهتمام الاوروبيين بمصالحهم الاقتصادية فى البلاد العربية لم يقابله وعى مماثل بمسئولياتهم السياسية تجاه تلك المنظمة . ان المصالح الحيوية لكلا الجانبين لا يمكن ان تتطور او تنمو الا من خلال تحقيق تعاون سياسى بينهما على اساس من تبادل المصالح والمنافع .

---

(١) Alan Taylor, The Euro-Arab Dialogue : A Quest for an International Partnership.

٢ ـ الصعوبات التنظيمية :

ان الصعوبات التنظيمية التى تعيق سير الحوار كثيرة ومتنوعة حيث تواجه عمل كل من الجانبين ، وان كانت تبدو اكثر وضوحا على الجانب العربى . وعلى الرغم من الصعوبات الداخلية الخاصة التى تواجه اعمال كل فريق على حدة ، فان اهم المشاكل التنظيمية التى تواجه سير الحوار تعتبر ذات طبيعة مشتركة . وهى مشاكل تجد جذورها فى طبيعة تركيب اللجنة العامة للحوار وكيفية قيامها بالاعمال المنوطة بها .

ان للجنة العامة كأعلى جهاز فى الحوار تعتبر مسئولة عن توجيه اعمال اللجان الاخرى ومراقبة اعمالها وادخال ما تراه مناسبا من تعديلات تتطلبها عملية تحقيق اهداف الحوار . وفى الاجتماعين اللذين عقدتهما اللجنة العامة فى لكسمبرج فى مايو سنة ١٩٧٦ ، وفى تونس فى فبراير ١٩٧٧ ، اثبتت تلك اللجنة انها تملك القدرة على ادخال بعض التعديلات على اعمال الحوار ، الا انها فى الوقت ذاته اثبتت فشلها فى توجيه لجان العمل الاخرى وفى حل اى من المشاكل التى تعانى منها . وبينما نجحت اللجنة العامة فى ادخال الجانب السياسى ضمن جوانب الحوار فانها فشلت فى تعميق التفاعل بين المشاركين على كلا الجانبين . اذ ان اسلوب تبادل وجهات النظر الذى تبنته اللجنة العامة خلال اجتماعاتها ادى فى الحقيقة الى ايقاف التفاعل الفكرى بين الخبراء العرب والاوروبيين والى استبدال اسلوب الحوار الجماعى بأسلوب المحاورة الفردية (مونولوج) ، حيث اصبحت وجهات النظر يتم تبادلها من خلال بيان يلقيه ممثل عن كل فريق .

ان اهم المشاكل التنظيمية التى تواجه الحوار فى الوقت الحاضر تعود اسبابها الى طبيعة تركيب اللجنة العامة وكيفية معالجتها لقضايا الحوار خلال اجتماعاتها القصيرة :

١ ـ ان انعقاد تلك اللجنة على مستوى دبلوماسى يجعلها تفتقد الخبرة والمعرفة الفنية اللازمة لتدارس قضايا الحوار ذات الطبيعة غير السياسية .

٢ ـ ان كونها لجنة سفراء يمكنها من القيام بدور استشارى ولكن يسلبها القدرة على اتخاذ اية قرارات هامة ملزمة لاى من دول المجموعتين .

٣ ـ ان قصر فترة اجتماعاتها يجعلها غير قادرة ـ حتى ولو توفرت

لديها الامكانات الفنية ـ على دراسة اية قضية من القضـــايا التى تطـرح للنقاش .

ولذلك لم تستطع لجان العمل المختلفة ان تحل ايا من مشاكلها المعلقة من خلال اللجنة العامة ، مما ادى الى شعور معظم المتحمسين للحوار على كلا الجانبين بخيبة امل كبيرة . ومن اجل تمكين اللجنة العامة من القيام بمسئولياتها في توجيه لجان العمل وقيادة الحوار وتطوير اجهزته المختلفة وخلق الاجواء المناسبة لقيام تفاعل فكرى بين الخبراء العرب والاوروبيين ، فانه وجب ادخال بعض التعديلات على طبيعة تركيبها واسلوب عملها . وربما تكون الاقتراحات التالية من اهم التعديلات المطلوب ادخالها :

١ ـ انعقاد اللجنة على مستوى الوزراء .

٢ ـ ضرورة حضور جميع اعضاء لجان العمل اجتماعـات اللجنة العامة .

٣ ـ تمديد فترة اجتماعاتها الى خمسة ايام عمل على الاقل ، على ان يخصص يومان منها لعقد مؤتمر عام لجميع المشاركين تتم من خـلاله مناقشة وتقييم اعمال الحوار بوجه عام . وبينما سـيكون من حق كل المشاركين الادلاء بآرائهم فان وجهات نظرهم لن تكون بالضرورة ملزمة لاى وفد او فريق او معبرة عن موقفه الرسمى .

٤ ـ انشاء جهاز سكرتارية عامة للحوار يكون له مكتبين ، احدهما في القاهرة والآخر فى بروكسل ، وذلك من اجل تحسين وسائل الاتصال وزيادة درجة التنسيق على كافة المستويات .

٣ ـ صعوبات اخرى :

ان الصعوبات التى تواجه اعمال الحوار لا تقتصر عـلى الجوانب السياسية او التنظيمية فقط بل تتعداها الى الجوانب الاخرى حيث تواجه وبدرجات متفاوتة اعمال لجان واجهزة الحوار المختلفة . ومن اهم تلك الصعوبات ما يواجه اعمال لجنة التعاون العلمى والتكنولوجى واعمال لجنة التجارة ، حيث يعارض الاوروبيون فكرتى دراسـة شروط انتقـال التكنولوجيا الى البلاد العربية . وتوقيع اتفاقية تجارية تفصيلية شاملة معهـا .

ان عدم رغبة الاوروبيين فى التوصل الى تفاهم عام مع العرب حـول

المبادىء الاساسية والقواعد العامة التى تحكم انتقال التكنولوجيا من اوروبا الى البلاد العربية تعود ـ فى تقديرنا ـ الى ثلاثة اسباب اساسية :

١ ـ التخوف من ان اتفاقا كهذا من الممكن ان يشكل سابقة تشجع دولا نامية اخرى الى المطالبة باتفاقيات مماثلة .
٢ ـ الاعتقاد بان العرب ليسوا على استعداد لدفع ثمن مقبول للمعرفة الفنية التى يرغبون الحصول عليها .
٣ ـ التخوف من احتمالات المنافسة العربية .

ان تصدى الكثير من اجهزة ومنظمات هيئة الامم المتحدة وحوار والشمال والجنوب لمشكلة انتقال التكنولوجيا من الدول الفنية الى الدول الفقيرة يفرض على دول المجموعة الاوروبية ان تواجه هذه المشكلة آجلا او عاجلا . وما دامت تلك الدول قد دخلت حوارا شاملا مع البلاد العربية فان من مصلحتها ان تعالج هذه المشكلة من خلال اطار الحوار وفى وقت يبدى فيه شركاؤها استعدادهم لدفع ثمن المعرفة الفنية التى سيحصلون عليها وهم قادرون على ذلك .

اما التخوف من امكانيات المنافسة العربية فهو فى الواقع احساس لا مبرر له . اذ على الرغم من احتمال قيام الصناعات العربية بمنافسة الصناعات الاوروبية فان تخلف العالم العربى يجعل تلك الامكانيات احتمالا لا تتوفر له اماكانات التحقق فى المستقبل المنظور .

ان العالم العربى الذى يملك من الامكانات والموارد المادية والبشرية ما يؤهله لان يكون من اغنى بقاع العالم يعتبر في الوقت الحاضر من اكثر بقاع العلم تخلفا (١) .

١ ـ ان حوالى ٧٥٪ من سكان العالم العربى لازالوا أميين .

٢ ـ ان حوالى ٥٠٪ من الاطفال العرب فى سن الدراسة (٥ ـ ١٥ سنة) لا يزالون خارج المدارس .

٣ ـ ان حوالى نصف سكانه لا يزالون يعانون من سوء التغذية وسوء الخدمات الصحية ، حيث تبلغ نسبة الاطباء الى السكان ، طبيب واحد لكل ٣٥٠٠ شخص على الاقل .

---

(١) Mohamed Rabie, «The Future of Arab Education.»

٤ ــ ان اكثر من ثلثى سكانه لا يزالون يعيشون فى بيوت غير صحية ولا تليق بحياة الانسان .

٥ ــ ان حوالى ١٠٪ على الاقل من قوة العمل العربية هاجرت الى الخارج .

٦ ــ ان معظم موارده الطبيعية والمالية والبشرية لازالت غير مستغلة الى حد كبير .

ان الفجوة التى تفصل العالم العربى عن اوروبا ــ كما توضح الارقام والحقائق المذكورة اعلاه ــ تجعل تخوف الاوروبيين من امكانات المنافسة العربية فى اى وقت من الاوقات فى المستقبل القريب مجرد وهم ليس له ما يبرره . وبالاضافة الى عدم واقعية التخوف الاوروبى من احتمالات المنافسة العربية ، فان اية مساعدة تقدمها دول المجموعة لتنمية العالم العربى سوف تعود على صناعاتها بالفائدة ، كما سنحاول شرحه فيما بعد .

اما موضوع عقد اتفاقية تجارية تفضيلية بين المجموعة والدول العربية فقد كان احد الامور التى لا تزال تشغل بال العرب منذ بدء الحوار الا ان رغبة العرب فى التوصل الى اتفاق عام مع دول المجموعة لايزال يقابل باصرار تلك الدول على رفض فكرة الاتفاقات الشاملة . اذ يدعى الاوروبيون ان الاختلافات الواضحة بين الدول العربية ومصالحها الاقتصادية تفرض اتباع اسلوب عملى يعالج القضايا المختلفة بشكل انفرادى . ان موقف المجموعة الاوروبية هذا ينسجم فى الواقع مع سياستها تجاه الدول الافريقية (اتفاقية لومى) وتجاه الدول المطلة على البحر الابيض المتوسط حيث بلغ عدد الدول العربية التى شملتها تلك الاتفاقات عشر دول .

ان البترول العربى الذى تستورده دول المجموعة والذى يمثل ٩٠٪ من الصادرات العربية الى تلك الدول لا يخضع للتعريفة الجمركية . كما ان حوالى ٥٠٪ من الصادرات العربية الاخرى لدول المجموعة اصبحت بشكل او بآخر معفاة من الجمارك وذلك لانها تأتى من الدول العربية التى وقعت اتفاقات تفضيلية مع المجموعة الاوروبية . ولذلك تبلغ نسبة الصادرات العربية الى دول المجموعة الخاضعة للجمارك حوالى ٥٪ فقط وهذه نسبة ضئيلة لا تشكل الا حوالى ١٪ من واردات المجموعة الكلية .

يبدو مما تقدم ان عدم رغبة دول المجموعة الاوروبية فى عقد اتفاقية

تفضيلية مع البلاد العربية ليس له ما يبرره من النواحى الاقتصادية . ولما كان عقد مثل هذه الاتفاقية من المتوقع ان ينعكس ايجابيا على جو الحوار فان من غير المنطقى ان ترفض دول المجموعة دراسة الرغبة العربية واخذها بعين الاعتبار . ان هذه الحقائق على الرغم من اهميتها ليس فى مقدورها ان تغير الموقف الاوروبى الا اذا خفت الضغوط الخارجية على دول المجموعة او زالت .

مستقبل الحوار :

يشكل الحوار العربى الاوروبى فى الوقت الحاضر نموذجا لمحاولات الصداقة التى يحاول كل جانب ان يقيمها مع الجانب الآخر ، وتعبيرا عن الرغبة المشتركة فى توسيع دائرة التعاون بين المجموعة الاوروبية والمجموعة العربية . انه فى الواقع تجربة فى العلاقات الدولية لم يسبق لها مثيل من حيث انها ترمى الى اقامة علاقات خاصة بين مجموعتين مختلفتين من الدول على اساس اقامة مؤسسات مشتركة من أجل تحقيق التعاون المنشود . وعلى الرغم من عدم اهمية الانجازات التى تحققت حتى الآن ، فان خلق اى مشاكل لاعاقة مجرى الحوار من المؤكد ان تفهم ، خاصة من قبل الجانب العربى ، على انها تردد اوروبى فى اقامة علاقات تعاون مع العالم العربى على اساس المصلحة المتبادلة . كما ان اية محاولة تجرى لتعطيل الحوار من المؤكد ان تترجم على انها البرهان الحقيقى على عدم رغبة الاوروبيين فى جهود التنمية فى البلاد العربية بوجه خاص ، وفى بلاد العالم النامى بوجه عام .

ان مستقبل الحوار ، وبالتالى مستقبل العلاقات العربية الاوروبية يعتمد الى درجة كبيرة على قدرة كل طرف على تفهم احتياجات وتطلعات الطرف الآخر فى عالم متغير تسوده المشاكل والتحديات . ان لكلا الطرفين العربى والاوروبى مصالح حيوية ، اقتصادية وسياسية ، فى منطقة الطرف الآخر ، وهى مصالح بحاجة الى رعاية مستمرة . ويمثل الحوار بالنسبة لتلك المصالح فرصة ذهبية للنمو والتطور واكتساب الشرعية ، ومن اجل الدخول فى المفاوضات وعمليات الاخذ والعطاء ، وهى عمليات لا يمكن اقامة علاقات عربية اوروبية مثمرة بدونها ، فانه يجب على كل طرف ان يعلن وبشكل واضح عن احتياجاته وتطلعاته والويات العمل لديه ، كما ان عليه ان يحدد مواقفه من كافة القضايا التى ستطرح على بساط المفاوضات .

ان الجانب العربى الذى نجح فى تحديد موقفه من القضايا السياسية

فشل حتى الآن فى تحديد مطالبه الاقتصادية واولويات العمل لديه . كما ان الجانب الاوروبى الذى نجح فى تحديد موقف واضح من جوانب الحوار الاقتصادية فى هذه المرحلة ، فشل حتى الآن فى تحديد موقفه السياسى . ونتيجة لذلك فشل الطرفان فى العمل سويا من اجل تحديد علاقة الجوانب السياسية بالجوانب الاقتصادية للحوار ، وتحديد حجم واسلوب المقايضة بينهما .

ان الخلافات الداخلية بين دول المجموعة تعتبر السبب الرئيسى فى عدم تمكن الحوار من تحقيق اى تقدم ملموس فى المجال السياسى . اذ ان المجموعة الاوروبية فى تشكيل موقفها السياسى تجاه قضايا الشرق الاوسط تتجه الى تبنى موقف الدولة الاكثر محاباة لاسرائيل . وهذا من شانه ان يشكل غطاء تتستر من تحته الدول الاوروبية المناوئة للعرب ، وحجابا يخفى مواقف الدول الاوروبية الاكثر واقعية واعتدالا .

ان قيام دول المجموعة بدور فعال فى البحث عن حل سلمى شامل لقضية الصراع العربى الاسرائيلى من شانه ان يخدم قضية التعاون العربى الاوروبى ، وان يساهم بشكل ايجابى مباشر فى اعادة بناء قوة اوروبا ومكانتها الدولية . اذ على الرغم من اهمية المصالح الاقتصادية والسياسية والامنية الاوروبية فى العالم العربى ، فان دول المجموعة لم تحاول حتى الآن تحمل مسئولياتها فى العمل على استقرار وتنمية تلك المنطقة .

ان قناعة معظم دول المجموعة بان مستقبلها السياسى يعتمد على استمرار احتفاظها بعلاقات قوية مع الولايات المتحدة الامريكية جعلها تخضع للنفوذ الامريكى ، وتتأثر بدرجة كبيرة بما تمارسه عليها الحكومة الامريكية من ضغوط . وبناء على تعليمات امريكا ونزولا عند رغباتها تحاول دول المجموعة ان تعزل نفسها عن قضايا الشرق الاوسط السياسية ، كما تمتنع عن محاولات الاستفادة الجادة من الفرص الاقتصادية وغير الاقتصادية التى تتزايد فى منطقة الخليج العربى . ان تبنى مثل هذه المواقف يقود اليوم الى حرمان دول المجموعة من استغلال الفرص التى يوفرها الحوار كما انه من المتوقع ان يعمق الخلافات بين تلك الدول عندما تتجه بعضها الى محاولة مقارنة اهمية مصالحها القومية باهمية الاحتفاظ بعلاقاتها الحالية مع الولايات المتحدة الامريكية .

واذا كان الانخراط الكلى فى المشاكل السياسية لدول الشرق الاوسط

وهو ما كانت تفعله معظم دول المجموعة خلال فترة الاستعمار ، يعتبر عملا خطرا وغير مقبول ، فان الانعزال الكلى عن تلك المشاكل يعتبر اكثر خطورة وعملا غير مسئول . ان الوجود السياسي لاوروبا فى منطقة الشرق الاوسط يجب ان يكون متناسبا مع مصالحها الاقتصادية للاستقرار العالمى ، فان اقامة تعاون اقتصادى وثيق مع العالم العربى يعتبر ضمانة فى تلك المنطقة واذا كان احتفاظ اوروبا بعلاقات قوية مع امريكا يعتبر ضمانة لاستعادة الاقتصاد العالمى لنشاطه وحيويته فان تردد الاوروبيين المستمر فى التحرر من النفوذ الامريكى لابد وان يفسر على انه محاولة اوروبية لضمان مصالحها الاقتصادية والسياسية فى البلاد العربية دون اعطاء وجهة النظر العربية ما تستحقه من اهمية وعناية .

ان استمرار حالة الجمود السياسى فى منطقة الشرق الاوسط من المتوقع ان تقود الى عودة القتال ووقوع حرب جديدة ، وعلى الارجح قبل ان تستطيع اوروبا التغلب على مشاكلها الاقتصادية . وما دام العرب يشعرون بتفوق اسرائيل العسكرى عليهم ، فانه من المؤكد ان يتجهوا الى استخدام سلاح النفط . ولما كان الحظر الجزئى الذى فرضه العرب فى الفترة ما بين ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤م لم يحقق اهدافه السياسية ، فان اى حظر جديد من المتوقع ان يكون كليا . واذا كان الحظر السابق قد تسبب ـ كما تشير الدراسات المختلفة ـ فى خسارة الاقتصاد الأمريكى لما يعادل ما بين ٣٠ ـ ٦٠ مليار دولار فى الناتج القومى ، فان اى حظر جديد من المتوقع ان يكون ذا عواقب وخيمة جدا على الاقتصاد العالمى بوجه عام .

ان اعتماد دول المجموعة الاوروبية على بترول العرب الذى يمدهم بحوالى ٧٠٪ من احتياجاتهم من النفط سوف يجعلهم اول من سيتاثر سلبيا بانخفاض انتاج النفط العربى او توقفه . واذا كان الحظر الجزئى الذى فرضه العرب قبل اكثر من ثلاث سنوات قد تسبب فى معظم المشاكل الاقتصادية التى تعانى منها اوروبا فى الوقت الحاضر . فان حظرا كليا او شبه كلى من المؤكد ان يؤدى الى شل الاقتصاد الاوروبى وتكبيل حركته .

ان نجاح امريكا فى حل النزاع فى الشرق الاوسط ، وهو احتمال ضعيف جدا ، من الممكن ان يجعل عملية اعادة بناء الجسور الامريكية مع العالم العربى مقدمة لطرح امريكا كبديل للمجموعة فى تعاملها مع العرب . ولذلك من المؤكد ان تكون اوروبا هى الخاسر الاكبر اذا ما تجدد القتال فى الشرق الاوسط واذا ما نجح الامريكيون فى اقامة السلام المنشود ، خاصة

اذا سبق الامريكيون دول المجموعة فى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية

انه لمن سوء حظ الاوربيين انهم يقللون من امكانات مساهمتهم فى حل المشاكل الاقتصادية والسياسية التى تواجه المجتمع الدولى . ان نجاح الاوربيين فى تجنب الازمات والمشاكل التى سترافق تجدد القتال فى الشرق الاوسط واستغلال الفرص التى يوفرها الحوار العربى الاوروبى يفرض عليهم القيام بدور ريادى فى عملية البحث عن حل سلمى عادل لقضية الصراع العربى الاسرائيلى . ولذلك يعتبر توقيع اتفاق سياسى مع العرب الضمانة الوحيدة لتجنب مخاطر الحظر النفطى ، وسبيل اوروبا الوحيد لتوطيد مكانتها ومصالحها فى المنطقة العربية .

ان المصالح الامريكية والاوروبية فى المنطقة العربية تبدو متناقضة اذ بينما يتنافس الجانبان فى الوقت الحاضر على الاسواق العربية ، فان من المتوقع ان تتسع دائرة التنافس فى المستقبل القريب لتشمل البترول العربى وغيره من المواد الاولية ، خاصة اذا ما قرر العرب استغلال مواردهم الطبيعية غير القابلة للتجديد بطريقة اكثر معقولية تأخذ القضايا الامنية ومصالح الاجيال القادمة فى الحسبان . وتشير آخر دراسة لجهاز المخابرات الامريكية حول الطاقة الى ان معدل الاستهلاك العالمى من النفط من المتوقع ان يزيد عن طاقة الانتاج العالمى فى سنة ١٩٨٥ . كما تشير تقديرات شركات النفط العالمية الى ان معدل الاستهلاك العالمى فى سنة ١٩٨٥ من المتوقع ان يبلغ حوالى ٦٥ ـ ٦٧ مليون برميل من النفط فى اليوم . اما معدل الانتاج فانه ليس من المتوقع ان يزيد عن ٦٦ مليون برميل فى اليوم (١) .

ان النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى دول الغرب الصناعية قامت على اساس ان الموارد الطبيعية متوفرة وغير قابلة للنضوب . ولذلك بينما يستطيع النظام الاقتصادى الحديث ان يتعامل مع المشاكل التى تثيرها قضايا التطور التكنولوجى ، فانه لا يستطيع التكيف مع مشاكل النقص فى الموارد الطبيعية . ولما كانت الموارد الطبيعية المتوفرة محدودة وانها قابلة للنضوب ، فان اقامة نظام اقتصادى عالمى جديد ، يلعب التعاون بين منطقة

---

(١) Washington Post, **CIA Foresees Global Oil Shortages**, April 16, 1977

واخرى دورا اساسيا فيه ، يشكل ضمانة لتجنب الكثير من المشـــاكل الاقتصادية ذات الابعاد الدولية .

لقد ساد الاعتقاد فى الغرب بان الاعتماد المتبادل بين الدول يوجـــد بشكل أساسى بين الدول الصناعية الغنية بعضها ببعض . ولذلك لا زال الاوروبيون والامريكيون يعتقدون ان انتعاش الاقتصاد فى منطقة احـــد الطرفين من المؤكد ان يساهم فى انتعاش اقتصاديات الطرف الآخـر وفى تمكينه من التغلب على مشاكله المختلفة . الا ان تجربة الاقتصاد العالمى منذ بداية السبعينات من هذا القرن تشير الى ان الاعتماد الاقتصـــادى المتبادل بين الدول يوجد بشكل اساسى بين الدول الغنية والدول الفقيرة . اذ بالاضافة الى فشل اسواق الدول الصناعية مجتمعة فى اســـتيعاب منتجات تلك الدول من السلع والخدمات ، فانها فشلت فى تحقيق معدل نمو اقتصادى مستقر ودائم . ولذلك تبدو الدول الصناعية بحاجة ماسة الى اسواق لتصريف منتجاتها الصناعية ومصادر للمواد الخام لتشـــغيل المصانع لديها . ولما كان العرب يملكون فى الوقت الحاضر اسرع الاسواق توسعا فى العالم ، واكبر مصدر للطاقة ، فانهم يمسكون باحدى أهم مفاتيح الانتعاش الاقتصادى الذى تتطلع اليه مختلف دول العالم وشعوبه . ولذلك فان الالتزام الاوروبى بتنمية العالم العربى هو فى نفس الوقت التزام بالعمل من أجل استعادة الاقتصاد العالمى لنشاطه وحيويته .

وفى ضوء الاعتماد الطبيعى المتبادل بين دول المجموعة الاوروبية والدول العربية يبدو عدم نجاح الحوار العربى الاوروبى فى تسجيل اى تقدم ملموس حتى الآن امرا مخيبا للآمال . اذ بينما زادت صادرات المجموعة الاوروبية الى البـلاد العربية فى الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٧٥م بمقدار ثلاث مرات ، حيث ارتفعت الى ٣١٤٪ ، زادت واردات المجموعة من البلاد العربية الى حوالى الضعف ، حيث ارتفعت الى ١٩١٪ . وتشكل صادرات المجموعة الى البلاد العربية حوالى ١٣٪ من مجموع صادراتها للخارج ، كما تشكل وارداتها من البلاد العربية حوالى ٢٠٪ من مجموع وارداتها من الخارج ، وبذلك اصبحت المجموعة العربية اكبر شريك تجارى للمجموعة الاوروبية .

وبينما تحصل دول المجموعة على ٧٠٪ من احتياجاتها النفطية من الدول العربية ، فان الاستثمارات العربية لدول النفط فى دول الغـــرب الصناعية تجاوزت فى السنوات الاخيرة ٥٦ مليارا من الدولارات . وبينما تستورد البلاد العربية حوالى ٥٠٪ من احتياجاتها من الخارج مـــن دول

المجموعة ، تصدر الى تلك الدول حوالى ٥٠٪ من مجموع الصادرات العربية وهو اكثر من ضعف مجموع الصادرات العربية الى امريكا واليابان ودول المجموعة الاشتراكية مجتمعة (١) .

ان وعى اوروبا الغربية لاهمية مصالحها الامنية فى المنطقة العربية من المتوقع ان يدفعها الى القيام بدور اكثر فعالية فى عمليات البحث عن السلام فى الشرق الاوسط . كما ان الاعتماد الاقتصادى المتبادل بين دول المجموعة الاوروبية والمجموعة العربية من المؤكد ان يقود الطرفين الى تعميق درجة التعاون فيما بينهما . وكلما زادت درجة التنافس بين الدول الصناعية من اجل تأمين الاسواق لمنتجاتها كلما شعرت اوروبا بمزيد من الضغط من اجل تقديم تنازلات تجارية للبلاد العربية .

ان المنافع المتبادلة التى سيحصل عليها الجانبان من تعاونهما وزيادة درجة التفاهم والصداقة فيما بينهما من المؤكد ان تخدم كأساس لبناء صرح العلاقات العربية الاوروبية الخاصة التى يهدف اليها الحوار .. ولان الوحدة التى يتطلع اليها الجانبان تتحقق اليوم ببطء شديد ولكن بثبات من خلال مداولات ومواقف الحوار ، فان الثقة فى حدوث تقدم مرتقب كبيرة . اذ على الرغم من ان الصورة تبدو معتمة فى المدى القريب ، فان مستقبل العلاقات العربية الاوروبية فى المدى البعيد يبدو جيدا وحافلا بالآمال .

* * *

---

(١) استخلصت هذه الأرقام والمعلومات من الكلمات التى ألقاها كل من رئيس الوفد الأوروبى ورئيس الوفد العربى ، الدكتور كلاوس مايير ، والدكتور حسين خلاف فى كلمات الافتتاح فى اجتماع اللجنة العامة فى تونس - فبراير ١٩٧٧ م